

الموضوع المهم لهذا الشهر: إسدال الستار الأخير على مؤشر الليبور - ماذا سيحدث لعقود الليبور المتبقية بعد زواله؟

بعد التوقف الدائم عن نشر جميع تفاصيل سعر الليبور للدولار الأمريكي "للبنوك المرجعية" في نهاية يونيو ٢٠٢٣، قد أوشكت عملية التحول عن الليبور التي امتدت لسبع سنوات على الوصول إلى المحطة الأخيرة في مسيرتها. فبعد ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ (الموعد النهائي) لن يكون هناك المزيد من النشر لأي إعدادات ليبور تركيبي للدولار الأمريكي (الليبور التركيبي). (للاطلاع على ملخص حول سعر الليبور التركيبي، راجع مقالتنا السابقة بعنوان "[دنتونز - الموضوع المهم لهذا الشهر: ما هو سعر الليبور التركيبي للدولار الأمريكي؟ هل يمكنك استخدامه؟ وهل يتعين عليك استخدامه؟](#)". إذن فما الذي يتعين على الأطراف فعله إذا كانت لا تزال لديها عقود ليبور في سجلاتها؟

تذكيرات من رابطة سوق القروض

في محاولة لتحفيز دفعة أخيرة في السوق لتقليل ما تبقى من أوجه التعرض إلى سعر الليبور بعد الموعد النهائي، قامت رابطة سوق القروض (الرابطة) في ٦ سبتمبر ٢٠٢٤ بتعميم تذكير إضافي لجميع المشاركين في السوق، تحثهم فيه على:

- التحقق من جميع أوجه التعرض المتبقية التي تعتمد على مؤشر الليبور التركيبي.
- التحقق من الخيارات البديلة المضمنة في أي عقود لا تزال تعتمد على مؤشر الليبور التركيبي.
- التحقق من عملية/مستويات الموافقة المطلوبة لإجراء تعديلات على بنود سعر الفائدة.
- النظر في جميع الخيارات المتاحة وتوقيتها (كالنظر مثلاً فيما إذا كان من الممكن إعادة ضبط الفائدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤).

وسيكون من الحكمة بمكان أن يلتزم المشاركون في السوق بتوجهات رابطة سوق القروض لتجنب احتمالية البقاء في مواجهة التعرضات المتبقية لمؤشر الليبور بعد الموعد النهائي. تحقق الآن!

ما الذي سيحدث بعد الموعد النهائي لتعرضات الليبور المتبقية؟

في حال كان العقد المبرم بموجب القانون الإنجليزي أو القانون الإماراتي يشتمل على بدائل تُطبق عندما يصبح مؤشر الليبور غير متاح، فإن تلك البدائل ستطبق في ذلك العقد بعد الموعد النهائي إذا لم يتم التحول عن مؤشر الليبور قبل هذا الموعد. وبالتالي،

سيتم تطبيق المعيار البديل لحساب الفائدة أو الأرباح بموجب العقد اعتباراً من بداية فترة الفائدة التالية مباشرة بعد الموعد النهائي بدلاً من مؤشر الليبور التركيبي، وهذا واضح وبسيط جداً.

غير أننا تلقينا مؤخراً عدة استفسارات من عملاء يتساءلون عن مصير العقود التي لا تشمل على مثل هذه الأحكام البديلة ولا يمكن تعديلها قبل الموعد النهائي. فهل يمكن اعتبار العقد قد أصبح باطلاً؟ وإذا لم يكن كذلك، فما هو السعر الذي سيطبق؟ الإجابات هنا ليست بسيطة، وقد تعتمد على القانون الذي يحكم العقد.

فبموجب القانون الإنجليزي، يُقال إن العقد قد أبطل عندما يقع حدث طارئ يؤثر بشكل جوهري على تنفيذ ذلك العقد (وليس مجرد إثقاله بمزيد من الأعباء)، مما يؤدي إلى إنهاء العقد تلقائياً كمسألة قانونية، ويُعنى كلا طرفي العقد من أي التزام إضافي بتنفيذه.

في رأينا، فمن غير المرجح أن تقرر المحاكم الإنجليزية بطلان عقد من العقود الخاضعة للقانون الإنجليزي والمستندة إلى مؤشر الليبور فقط لمجرد أن مؤشر الليبور لم يعد متاحاً بعد الموعد النهائي. وفي حال لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على طبيعة ومدى التزامهما المتعلق بمؤشر الليبور بعد الموعد النهائي، فمن المتوقع أن تقوم المحاكم الإنجليزية على الأرجح بإحلال منهجية الليبور التركيبي التي فرضتها هيئة السلوك المالي، المشار إليها في مقالنا أعلاه، محل مؤشر الليبور الوارد ضمن العقد المعني. وهذا يتماشى مع النهج الذي اتخذته المحاكم الإنجليزية سابقاً في عقود الإيجار التي تشتمل على آليات تسعير منقوصة، حيث طلبت المحاكم دفع سعر "عادل ومعقول" (انظر، على سبيل المثال، قضية شركة سودبروك تريدينج إستيت ضد إيجلتون [١٩٨٣] ١ AC 444). ونظراً لأن هيئة السلوك المالي فرضت منهجية سعر الليبور التركيبي قبل الموعد النهائي، نرى أنه سيكون من الصعب على أي طرف أن يحتج بعدم عدالة ومعقولية هذه المنهجية بعد حلول الموعد النهائي. ولكن مع ذلك، وكما هو الحال دائماً، يتعين أن تُدرس صياغة كل عقد وظروفه بعناية على أساس كل حالة على حدة.

ومن المرجح أن يكون عدم اليقين أكبر فيما يخص العقود التي تخضع للقانون الإماراتي والتي ستظل تسترشد بمؤشر الليبور بعد الموعد النهائي. وكما أشرنا في مقالنا السابق عن سعر الليبور التركيبي، فإن التطبيق التلقائي لمؤشر الليبور التركيبي على العقود الخاضعة للقانون الإماراتي أقل وضوحاً مقارنة بالعقود التي يحكمها القانون الإنجليزي، وذلك بسبب عدم وجود تشريعات داعمة في الإمارات. وبالتالي، فإن البت بشأن ما إذا كانت الإشارة في العقود الخاضعة للقانون الإماراتي إلى سعر الليبور بالدولار الأمريكي واسعة بما يكفي لتشمل سعر الليبور التركيبي يعتمد حصراً على تفسير العقد نفسه. ولذلك، فإن الاستدلال المذكور أعلاه بخصوص النهج الذي قد تتبعه المحاكم الإنجليزية مع العقود الخاضعة للقانون الإنجليزي بعد الموعد النهائي لا يمكن إسقاطه بشكل مباشر على العقود الخاضعة للقانون الإماراتي. ومن ثم، يمكن القول بأن التعجيل في محاولة تعديل العقود الإماراتية التي لا تزال تسترشد بمؤشر الليبور تعد مسألة أكثر إلحاحاً.

وأخيراً، ومن باب التذكير، فأن العقود التي تخضع للقانون الأمريكي والتي تشمل على بدائل غير كافية أو تخلو من بدائل لمؤشر الليبور، فمن المحتمل أن تكون الإشارات إلى الليبور قد استُبدلت بالفعل وبشكل تلقائي بمرجع قانوني بديل، وفقاً للتشريعات الأمريكية. ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى مقالنا السابق عن الليبور التركيبي المشار إليه أعلاه.

بأدر دون تأخير

يجب على المشاركين في السوق أن يبذلوا قصارى جهدهم لإعطاء الأولوية للتحوّل بالدفعة الأخيرة من عقودهم التي تسترشد بمؤشر الليبور وذلك لتقليل احتمال الوقوع في موقف قانوني غير واضح بعد الموعد النهائي، فالوقت شارف على الانتهاء بالنسبة لمؤشر الليبور، ولا بد من التحرك الآن!

ما زلنا نساعد عملاءنا بفعالية على التحول إلى معايير بديلة فيما يخص كل منهم من أوجه التعرض المتبقية لسعر الليبور. وفي حال كانت لديكم أي استفسارات بشأن ما ورد أعلاه أو كنتم بحاجة إلى مساعدة من فريق الخدمات المصرفية والمالية في دنتونز، يرجى التواصل معنا.

للتواصل:

ناتانييل أرمسترونج

الشريك الإداري للمكتب، أبوظبي

بريد إلكتروني: nathaniel.armstrong@dentons.com

آدم بيرس

شريك

بريد إلكتروني: adam.pierce@dentons.com

توني نيكولسون

زميل أول

بريد إلكتروني: tony.nicholson@dentons.com

فامية مسعود

مستشار قانوني

بريد إلكتروني: famiya.masood@dentons.com